الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة حقائق حول

قدرة الدفاع المدني على القيام بمسؤولياته في العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

تشرين الأول 2023

مقدمة

يشكل الدفاع المدني مركزا للجهود الوطنية في مواجهة الكوارث والازمات ويقوم بأدوار محددة، كإخماد الحرائق وعمليات الانقاذ المختلفة وتطبيق اجراءات السلامة والوقاية في مختلف القطاعات، ويرفع درجة الاستعداد لدى المؤسسات المختلفة لتقييم المخاطر التي تواجهها. وبتعبير اخر هو المفهوم الشامل للحماية المدنية، التي ترصد المخاطر وتقيمها وتضع خططاً للوقاية والاستجابة والتعافي منها، من خلال نظام استجابة فعال بمعدات متطورة ومهنية بقيادة طواقم مؤهلة ومدربة، والعمل على بناء قدرة الفرد والمؤسسات والمجتمع من اجل الوقاية كأسلوب حياة لتقليل درجات المخاطر واعداد الحوادث وما ينتج عنها من ضحايا او خسائر مادية.

يأتي اعداد هذه الورقة من اجل تقييم قدرة الدفاع المدني على قيامه بمهامه اثر العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع. حيث تكشف الورقة عن الضعف اللوجستي والبشري وقلة الموارد المالية التي تعتري جهاز الدفاع المدني قبل بدء العدوان، الامر الذي كان يحد فاعلية الجهاز في الأوضاع التي يمر بها قطاع غزة من كوارث وعدوانات وخلافها. لا يمكننا تسليط الضوء على قدرة الدفاع اثناء العدوان الإسرائيلي، الا اذا تم تقييم قدرته قبل العدوان.

الجدير ذكره؛ ان الهيئة المستقلة لحقوق الانسان كانت قد شرعت بإجراء تقييم شامل وموسع للدفاع المدني في قطاع غزة، بالتعاون والشراكة مع الجهاز، للوقوف على اوجه النقص والقصور التي تعتريه، من اجل اقتراح التدابير والبدائل اللازمة، لتعزيز قدراته من كافة النواحي. وسيتم انجاز النقرير قبل بدء العام 2024

آثار العدوان الحربي على القطاع

- منذ بدء العدوان الحربي على القطاع، تستمر القوة القائمة بالاحتلال بقصف قطاع غزة بشكل عنيف ومكثف ومتواصل، وتم عزل المنطقة الشمالية والشرقية عن باقي أراضي قطاع غزة، وبالتالي توقف تسليم المساعدات الإنسانية إلى حوالي (300,000) نازح في منطقة شمال القطاع.
- من جانب اخر، وبتاريخ 18. نوفمبر، بلغ عدد الشهداء/ات قرابة (12.300)، وقرابة (1.6) مليون نازحا، ولا يزال أكثر من (2,100) شخص محاصرين تحت أنقاض المبني المدمرة، منهم (1,200) طفل/ة على الأقل.
- كثفت "إسرائيل من قصفها بشكل مباشر للمستشفيات، ومركبات الإسعاف، ومراكز إيواء النازحين، والمباني التعليمية، بالإضافة إلى استمرارها في قصف المدنيين والاعيان المدنية الأخرى.
- استهدفت "إسرائيل" عدداً من خزانات المياه المتبقية، والتي تزود قلة قليلة من السكان بمياه صالحة للاستخدام، مما زاد من معاناة السكان جراء النقص الحاد في المياه الصالحة للشرب، وسوء ظروف الصرف الصحي يضع قطاع غزة على شفا خطر صحي هائل، حيث بدأت مخاطر الأمراض، مثل التهاب الكبد الوبائي والجدري والجرب والإسهال الشديد وانتشار القمل والطفيليات، تلوح في الأفق.
- ارتفع العدد الإجمالي للنازحين داخلياً ليصل قرابة (1.5) مليون نازح، أي أكثر من (62%) من سكان قطاع غزة أصبحوا نازحين، نصفهم تقريباً يقيمون في مراكز إيواء تابعة للأونروا، في ظروف غاية في السوء.

- يشكل العدد الإجمالي للوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة نتيجة للقصف العنيف والمتواصل ما لا يقل عن (55%) من جميع الوحدات السكنية في قطاع غزة.

معطيات حول و اقع الدفاع المدني في القطاع قبل العدوان الحربي الحالي

تأسس الدفاع المدني الفلسطيني في العام 1996بقرار رئاسي، وهو أحد الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية في غزّة، ومختص بخدمات الطوارئ لحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم زمن السلم أو الحرب سواءً في الكوارث الطبيعية أو الصناعية، وأقرّ قانونه في المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1998.

وتوجد في القطاع " خمس " إدارات للدفاع المدني في: إدارة محافظة شمال غزة، وإدارة محافظة غزة، وإدارة محافظة الوسطى، وإدارة محافظة خانيونس، وإدارة محافظة رفح" ويمتلك (18) مركزاً موزّعاً على محافظات قطاع غزّة الخمس، بطاقم يضمّ 800 فرد، منهم (600) فرد يعملون ميدانياً، والبقية إداريون. في هذه المراكز (30) سيارة إطفاء وإنقاذ فقط، وسيارة صهريج واحدة لكل المراكز! إضافةً إلى أربعة من السلالم الهيدروليكية، بينها ثلاثة تعمل بجودة متدنية، وواحدة مُعطلة لعدم توفر قطع غيارها في القطاع .

على صعيد الكوادر البشرية، فإنّ كل ألف مواطن بحاجة إلى رجل دفاع مدنيّ ميداني، وعلى ذلك، فإنّ غزّة التي يتجاوز عدد سكانها الـ (2) مليون و(100) ألف نسمة، بحاجة إلى (2100) عامل دفاع مدني ميداني، أي أن العناصر الموجودين حالياً يلبون أقل من 40 بالمئة من النسبة المطلوبة وتقل فعاليتهم كثيرا مع فقر المعدات.

يعمل هؤلاء دون أدنى قدر من الحماية الشخصية، أمام عدم توفر الأزياء المناسبة، المضادّة للحرائق التي تُمكِّن مرتديها من اختراق الحرائق أو ظروف الأحداث والأزمات الصعبة. ويشير محمود بصل المتحدث الإعلامي للدفاع المدني إلى أن هناك بدلة واحدة فقط مضادّة للحريق في كل قطاع غزة.

تتوزع مراكز الدفاع المدني في محافظات القطاع بمعدل (3- 4) مراكز في كل محافظة، حسب الكثافة السكانية، إلا أن ذلك غير كاف، وفق بصل، إذ ثمة حاجة لمضاعفة مراكز الدفاع المدني في كل محافظة، وتأهيل معظم المراكز الموجودة، وأن يضم كل مركز: سيارة إطفاء وسيارة إنقاذ وسيارة صهريج، وسيارة سلالم هيدروليكية لكل محافظة .

إلى جانب نقص عدد السيارات وتهالك الموجود، فإن غالبية السيارات غير مجهزة بالمواد المختلفة المستخدمة في السيطرة على الحوادث والحرائق، إذ يمنع الاحتلال إدخال مادة الرغوة (الفوم) وهي مادة تعمل على خنق الحريق ومنع وصول الأكسجين اللازم لاستمرار عملية الاشتعال، وتمنع تسرب أبخرة الوقود المحرضة أو القابلة للاشتعال.

لا تتناسب المعدات التي يمتلكها جهاز الدفاع المدني بالمجمل، مع طبيعة الحوادث والأزمات التي تمر على قطاع غزة، بدءاً من الحوادث التي قد تحصل في المحافظات المكتظة بالسكان، أو تبعات العدوان الإسرائيلي المتكرر: مثل السلالم ومعدات الإنقاذ

المتقدمة، التي تُوفر وصولاً سريعاً وآمناً وتدخلاً فاعلاً في الأحداث، وهو غير متوفر، إذ يمنع الاحتلال إدخال سيارات الإطفاء والإنقاذ والصهاريج، وبدلات الإنقاذ الشخصية للطواقم."

كما لا يمتلك الجهاز أي معدات تتعلق في التعامل مع الحرائق، إذ يمنع الاحتلال إدخال أجهزة الأكسجين، وكمامات التنفس، والـ "كونجوهات" المستخدمة في تكسير الباطون، وأجهزة كشف الأحياء تحت الأنقاض، وأجهزة كشف السموم، وخوذ رجال الدفاع المدني، والسلالم الهوائية، والكشافات الخارقة للحريق والدخان، وفرشات الهواء التي تفصل الطبقات الاسمنتية عن بعضها، بزعم أن كل ذلك معدات ومواد "ثنائية الاستخدام (مدني، عسكري)"، ويمكن أن تستخدمها المقاومة.

منذ عام 2006، يمنع الاحتلال إدخال المعدات والسيارات والمواد الضرورية لعمل الدفاع المدني. وإثر الحصار وصعوبة السفر من غزة، لم يتم بناء قدرات وتأهيل الطواقم خارج القطاع. وقد كان آخر تدريب في الخارج للطواقم كان قبل الانقسام. وهو الأمر الذي يؤثر على جودة عمل الطواقم الموجودة.

تلبي المعدات المتوافرة أقل من(50%) فقط من حاجة القطاع في الأوضاع العادية، أي دون عدوانات، ودون كوارث طبيعية محتملة الوقوع، أما من ناحية الجودة والفاعلية، فإنّ غالبية المعدات والسيارات بحاجة لاستبدال وإخراج من الخدمة، لأنّها بالكاد تؤدي مهامها تصنيع بعضها يعود لتسعينيات القرن الماضي[1].

الدفاع المدني في قطاع غزة: بطل الأوقات الصعبة

يقوم الدفاع المدني بدور هام في حماية وتقديم المساعدة للمدنيين خلال فترات الكوارث والاوبئة والحروب، ويعتبر بطلاً حقيقيًا في قطاع غزة نتيجة دوره الهام في العدوانات المتكررة، وخاصة في العدوان الحربي الأخير.

المعايير العالمية: لكل 1000 مواطن= رجل دفاع مدني
قطاع غزة: لكل 3500 مواطن = رجل دفاع مدني

فمنذ بدء العدوان يقوم بمهام الاسعاف والإطفاء والإنقاذ وانتشال المواطنين من بين الأنقاض، ونقلهم الى المشافي، وتفقد المنازل والمباني والمساجد ومراكز الخدمات التي تعرضت للقصف. وقد نقلت وسائل الاعلام العديد من المشاهد الحية والمباشرة للعمل المستمر للجهاز والاستجابة لكافة تداعيات واثار العدوان.

من خلال ما صدر عن الدفاع المدني من نشرات عبر الصفحات الالكترونية، وما عقده من مؤتمرات، يتضح ان الجهاز قام بتنفيذ مئات المهمات منذ بدء العدوان، وذلك في كافة مناطق غزة، وذلك في ظل استمرار القصف واستهداف طواقم الجهاز[2].

ينفذ الدفاع المدني مهماته في ظل استمرار قطع الكهرباء ومصادر الطاقة، وفي ظل استمرار التضييق على وصول المساعدات الغذائية والطبية، وفي ظل قطع امدادات المياه، والقصف المستمر. وفي ظل منع الاحتلال إدخال سيارات الإطفاء والإنقاذ والصهاريج، وبدلات الإنقاذ الشخصية للطواقم.

---

1 الدفاع المدنيّ: من يطفئ حريق غزّة. https://metras.co/.

2 . صفحة التواصل الاجتماعي لجهاز الدفاع المدني، مؤتمرات صحفية للناطق باسم جهاز الدفاع المدني في القطاع الرائد محمود بصل.

ان كثافة واستمرار العدوان الذي قارب على الشهر، دون وجود جهات محلية او دولية وإقليمية مساندة، او وحدات تساهم في تقديم الخدمات للمدنيين، ينيط العبء كاملا على كاهل الدفاع المدني، بالرغم من امكاناته المحدودة ماليا ولوجستيا وعدد كوادره البشرية المحدودة، التي تفتقد أساسا الى التأهيل والتدريب، والمعدات. فالجهاز يعتمد بشكل أساسي على الهبات المالية الخارجية في استحداث المعدات، او إعادة تأهيل مراكز للدفاع المدني.

استهداف مباشر لطواقم الدفاع المدني

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف طواقم الدفاع المدني في محاولة لقتل ونسف أي جهود لحماية المدنيين وممتلكاتهم، والحيلولة دون تقديم اعمال الإغاثة لهم، وذلك في سعيه الحثيث لقتل كل ما هو فلسطيني في القطاع، وقد وصل عدد الشهداء من الدفاع المدني الى (16) شهيداً (حتى تاريخ 27\10\2023)، وذلك اثناء قيامهم بواجباتهم في البحث والإنقاذ والاطفاء. حيث استهدف بتاريخ 16 أكتوبر مباشرة نقاط تجمع طواقم الدفاع المدني والاسعاف الفلسطيني المعرّف عنها لدى الصليب الأحمر، والذي أسفر عن استشهاد 7 من عناصر الدفاع المدني واصابة اخرين بجراح حرجة، وذلك خلال قيامهم بأداء واجبهم الانساني اثناء توجههم لإنقاذ مواطنين عالقين تحت أنقاض المنازل المستهدفة بالقصف في كل من منطقة تل الهوى وحي التفاح شرق غزة.

مظلة الحماية الدولية لأعمال الدفاع المدني

تتمتع أجهزة الدفاع المدني بالحماية التي توفرها قواعد القانون الدولي الإنساني المطبقة على جميع الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية بشكل عام، فتحظر معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 الاعتداء على افراد الدفاع المدني اثناء القيام بواجباتهم اثناء النزاعات المسلحة. وحدد البرتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف الذي اعتمد في العام 1977 هذه الحماية بشكل واضح.

وتفرض اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الأطراف المتنازعة التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، ويشمل اصطلاح 'السكان المدنيين' كافة الأشخاص المدنيين المقيمين على إقليم الدول المتحاربة والسكان المدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة، ويعتبر شخصًا مدنيًا كل من لا يشترك 'يقاتل' في الأعمال العدائية بشكل مباشر.

وإذا ما أثير الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنيًا أو عسكريًا فإن صفة المدني هي التي تغُلب، وتمتد هذه الحماية لتشمل المشاركين في الخدمات الطبية، وأعمال الإغاثة، والصحفيين، وأفراد أجهزة الدفاع المدني.

وبموجب الاتفاقية فإن السكان المدنيين والأشخاص المدنيين المشمولين في الحماية العامة يجب أن يكونوا مستثنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية الدفاعية أو الهجومية من الخصم في مواجهة الطرف الأخر، وفي أي إقليم تشن منه، بما في ذلك الإقليم الوطني لأحد أطراف النزاع، والواقع تحت سيطرة الخصم، سواءً في البر أو البحر أو الجو، ولا يجوز أن يكون المدنيون محلاً للهجوم، ويجب حمايتهم ضد الهجمات العشوائية التي تصيب الأشخاص والأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية دون تمييز.

تشمل ولاية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة السلطة القضائية على الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، ويشمل تعريفها لجرائم الحرب الهجمات المتعمدة المباشرة ضدّ الوحدات الطبية والموظفين الطبيين والأشخاص الذين يحملون شارات مميزة وتحميهم اتفاقيات جنيف، والأشخاص العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أو بعثات حفظ السلام (ما دام هؤلاء الأشخاص لهم الحقّ في الحماية الممنوحة للمدنيين بموجب قانون النزاع المسلح). ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية مقاضاة مرتكبي مثل هذه الهجمات، سواء ارتكبت في نزاع مسلح دولي أو داخلي (المادتان 8-2-ب-3، و8-2-هـ-2-3) من قانون المحكمة الجنائية الدولية[3].

كما توضح دراسة قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي التي نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2005 حقوق فئات معينة من الأشخاص المحميين والتي تنطبق في أوضاع النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

(أ) أفراد الخدمات الطبية: تنص القاعدة (25) على أنه "يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المخصصين للمهام الطبية دون غيرها، ويفقدون هذه الحماية إذا ارتكبوا أعمالًا ضارة بالعدو وتخرج عن نطاق وظيفتهم الإنسانية". وتنص القاعدة (26) على أنه "يحظر إنزال العقاب على شخص لقيامه بواجبات طبية تتفق مع شرف المهنة الطبية أو إرغام شخص يمارس أنشطة طبية على القيام بأعمال تتنافى وشرف المهنة الطبية."

3 . تم اعتماد قانون المحكمة الجنائية الدولية الدائمة في 17 تموز/ يوليو 1998 ودخل حيّز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002.

خلاصة

تكشف الإمكانيات البشرية كعدد الطواقم العاملة وبناء قدراتهم، والموارد اللوجستية من معدات وسيارات وخلافها، عن عدم تناسبها وكفايتها للأزمات والظروف التي يمر بها قطاع غزة، بدءاً من الحوادث التي قد تحصل في المحافظات المكتظة بالسكان، أو تبعات العدوان الإسرائيلي المتكرر. فبعد أكثر من 15 عاماً من الحصار، تحول الدفاع المدني إلى جهاز متهالك، تخاطر طواقمُه بنفسها في الأحداث الصعبة والأزمات الكبيرة التي تتطلب معدات خاصة. ولذا نشهد المواطنين يرفعون الأنقاض بأيديهم أو بأدوات عمل بسيطة مما يؤدي الى مزيد من الوفيات تحت الأنقاض.

لذلك وفي ظل استمرار العدوان الحربي فانه يتوجب العمل على:

- ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية والحقوقية العاجل والفوري، والضغط على الاحتلال لوقف هذا العدوان.
- ضرورة تحمل المجتمع الدولي والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 الوقوف امام التزاماتها القانونية والأخلاقية بممارسة الضغط على دولة الاحتلال، واتخاذ الإجراءات التي تهدف الى حماية أرواح المدنيين وعدم التعرض لهم بما فيهم طواقم الدفاع المدني الذين تجرم مبادئ القانون الدولي الإنساني استهدافهم.
- مطالبة المجتمع الدولي الوقوف امام مسؤولياته باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل ادخال المستلزمات الضرورية والمعدات اللازمة لتمكين الدفاع المدني من القيام بالمهام المنوطة به وبشكل عاجل.
- محاسبة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذه أعمال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب ولاية المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.
- دعوة المؤسسات الدولية والدول العربية لإرسال طواقم دفاع مدني بما لديها من معدات وآليات ثقيلة؛ من أجل تقديم المساندة لطواقم الدفاع المدني في التعامل مع الوضع الكارثي الخطير، وإزالة أنقاض البيوت المدمرة.
- تقديم المؤسسات الدولية التجهيزات واللوازم والمعدات التي تمكن الدفاع المدني من القيام بدوره
- ضرورة توفير الوقود اللازم لعمل سيارات وآليات الدفاع المدني. كما يتوجب توفير المياه والاتصالات.